

الوقائع المصرية - العدد ٢٧٣ (تابع) فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٩٨ ٥

وزارة الاقتصاد

قرار رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٩٨

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال ؛
وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ بإصدار اللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ؛

وبناء على ما عرضه رئيس الهيئة العامة لسوق المال ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة (٢١٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢
المشار إليها النص التالى :
« تتحمل الهيئة بأتعاب رئيس هيئة التحكيم بنسبة (٢٠٪) من المبالغ التى تحصلها
من طالب التحكيم ، وفقا لأحكام المادة (٢١٠) من هذه اللائحة بحد أدنى ثلاثة آلاف جنيه ،
ويتحمل كل طرف أتعاب محكمه وتتحمل الهيئة بأتعاب لجنة التظلمات بواقع خمسمائة جنيه
لرئيس اللجنة على كل تظلم ، وأربعمائة جنيه للعضو وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة (٦٦)
من هذه اللائحة .

ويحدد رئيس الهيئة أتعاب العاملين بمكتب التحكيم والتظلمات .»

مادة ٢ - تسرى أحكام هذا القرار على أتعاب التحكيم التى لم يتم صرفها
حتى تاريخ صدوره .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى
لتاريخ نشره .

صدر فى ٣٠/١١/١٩٩٨

وزير الاقتصاد

د. يوسف بطرس غالى